http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1339) السنة السادسة -الخميس (9) تشرين الاول 2008

بحضور نائبي رئيس الجمهورية والوزراء

انطلاق اعمال المؤتمر الدولي الثاني للمقابر الجماعية في النجف

النجف/ عامر العكايشي

افتتحت في محافظة النجف اعمال المؤتمر الدولي الثاني للمقابر الجماعية الذي تنظمه مؤسسة شهيد المحراب بالتعاون مع مركز العراق الجديد للاعلام والدراسات في بريطانيا .

واكد نائب رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي في كلمة القاها بمناسبة افتتاح المؤتمر صباح امس الاربعاء على « احياء ذكرى شهداء المقابر الجماعية في جميع انحاء العراق ورعاية عوائلهم على مستوى التعليم والصحة وقطاعات الدولة الاخرى والعمل على منع عودة الديكتاتورية وجميع الافكار القائمة على القتل والابادة الجماعية وأن يكون القضاء هو الجهة الوحيدة التي تحاسب وتوقع العقوبات « .

وشدد عبد المهدي على « بناء عراق دستوري تكون فيه الدولة بخدمة المواطن وليس المسؤول وان تحرص الدولة على أمن المواطن وحقوقه لا أمن المسؤولين وحقوقهم فقط « .

وبن عبد المهدي عدة اسباب لارتكاب هذه الجرائم في السابق قائلا « العوامل التي أدت الى ما حصل لم تختف تماماً من حياتنا لذا يجب أن نكون واعين كي لا يتكرر ما حصل وأن تنتهي هذه العوامل والمظاهر من حياتنا الى الابد مشيراً الى ان اهم هذه العوامل عدم التعامل مع الحقوق المهضومة بالشكل الصحيح سواء كانت حقوقاً قومية أو مذهبية أو حقوق مواطنة فالتعامل مع هذه الحقوق لابد أن يكون بالانصاف لا بالقهر واسلوب اليد الغالبة وأن لا تكون ذريعة للقتل والابادة الجماعية

أما العامل الاخر فهو المركزية الشديدة في الحكم ونظرية القائد الضرورة وحكم الرجل الواحد فهذه ا لنظر يا ت تؤدي الى تنفيذ عمليات القتل من دون معارضة عندما يتحول الحاكم الى اله « . واوضح نائب رئيس الجمهورية بان « دولة المواطن تحتوي وتتفهم ردود الفعل وتنصف الشعب الذي تحكم باسمه وخلال بناء المؤسسات الدستورية يجب أن تكون واعية لهذه العوامل لأن أي اغفال لها هو عدم انصاف للشهداء وفتح باب لعودة مأساة الماضي . واختتم عبد المهدي حديثه قائلا « ان العراق لم يحكمه دستور منذ عام ١٩٥٨ وكان القانون هو الرجل الحاكم وهو الذي يشرع وينفذ أما الان ومن خلال توجيه المرجعيات الدينية خضنا معركة الدستور وهو الان الحاكم على الجميع ولا يمكن ان نطبق مادة ونغفل اخرى وهو الضمانة لعدم عودة الحكم الفردي الديكتاتوري« .

من جهته، قال نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح ان الوحدة الحقيقية للشعب تجسدت عند اكتشاف المقابر الجماعية . واضاف في كلمة القاها بالمؤتمر « ان سقوط الصنم اتاح الفرصة لنا للبحث عن الشهداء في المقابر الجماعية من الشمال الى الجنوب وقد تجسدت الوحدة الوطنية مرة اخرى في عمليات اكتشاف المقابر الجماعية بين ابناء الشعب الواحد« .

وبين صالح « ان حرص الجميع على النجاح في بناء العراق الديمقراطي الاتحادي ووضع الضمانات التي تمنع عودة الديكتاتورية وشدد على ضرورة ان لاتتكرر المأساة لاستكمال بناء دولة المساواة والعدل كما كان تكاتفهم في محاربة الاستبداد في الماضي».

واعرب صالح عن امله في أن يخرج المؤتمر « بنتائج علمية لتخليد الفاجعة ونتائج عملية في انصاف هذه الشريحة المظلومة لكي تطوى صفحة الماضي وتجعل رجوعه مستحيلاً « .

الى ذلك، القى السيد محمد الحيدري رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب كلمة اكد فيها تفعيل قانون المساءلة والعدالة و ايجاد السبل العلمية للتعرف على هوية الضحايا .

وقال « يجب تفعيل قانون المساءلة والعدالة لغرض اجتثاث الفكر الشوفيني المجرم الذي يريد العودة الى الماضي ويجب ابقاء المأساة حية في ضمير الشعب العراقي من خلال المؤتمرات والبحوث التي تقدمها الجامعات لتبقى حية في اذهان الاجيال العراقية المقبلة و لتفهم الاجيال القادمة وتعي الحقبة السوداء التي حكمها النظام المجرم وقام خلالها بهذه الجرائم».

و شدد الحيدري على « ايجاد السبل العلمية للتعرف على هوية الضحايا من خلال انشاء مختبرات تحليل الحمض النووي الـ(دي أن أي) فهناك عشرات الالاف من الضحايا المفقودين وليس هناك وثائق تدل على وجودهم وهو ما يحرم عوائلهم من التعويض، و نحن في لجنة حقوق الانسان طالبنا بانشاء مختبرات الـ (دي أن أي) ونناشد الحكومة أن تبذل جهدها في ايجاد هذه المختبرات».

وبين الدكتور طالب الرماحي عضو اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر رئيس المركز العراق الجديد للدراسات والاعلام الفقرات التي سيتضمنها المؤتمر ، وقال « سيطرح المؤتمر بحوثاً ودراسات تعالج عدة محاور اهمها المحور الفني ويضم ما يتعلق باعادة فتح المقابر الجماعية وجمع الادلة الجنائية والمسوحات الآثارية وفص الحمض النووي لتحديد هوية الضحايا ، والمحور القانوني الذي يعالج المتعلقات القانونية التي تضمن حقوق ضحايا المقابر الجماعية وذويهم ، أما المحور التشريعي فسيعالج اعداد القوانين التي تعنى باثار جريمة المقابر الجماعية البشرية والمادية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل ، فيما سيعالج المحور الثقافي توثيق الجريمة وطنياً وعالمياً وادخالها في المناهج التعليمية ونشر الثقافة التي تمنع من تكرارها . وفي المحور الاعلامي ستتم معالجة كيفية ابراز خطورة هذه الجريمة وابقائها حية في وجدان الشعوب من خلال اعتماد وسائل الاعلام والتقنيات الحديثة ومخاطبة العالم لابراز مظلومية الشعب العراقي وأحقيته في الحصول على التعويضات والتحذير من خطورة الانظمة الديكتاتورية».

واضاف « كما سيتضمن المؤتمر عدداً من الفعاليات الثقافية منها « معرضاً فنياً للوحات والصور الفوتوغرافية يبرز المأساة التي مر بها الشعب العراقي ومعاناته من جريمة المقابر الجماعية وهذا المعرض شارك فيه فنانون من مختلف انحاء العراق « .

هذا وقد حضر المؤتمر عدد كبير من المسؤولين الحكوميين واعضاء من مجلس النواب اضافة الى عدد من اعضاء برلمان وحكومة اقليم كردستان وممثلين عن ذوي الشهداء من اقليم كردستان ومن محافظات وسط وجنوب العراق.

بترايوس يؤكد ان الحفاظ على المكاسب الامنية لايزال ممكناً

المشهداني: وجود القوات الأجنبية في العراق المشكلة الأكبر

العواصم/ المدى والوكالات

قال رئيس مجلس النواب محمود المشهداني إن وجود القوات الاجنبية يعد مشكلة كبرى للعراق، فيما اشار قائد القوات المتعددة الجنسية السابق في العراق الجنرال ديفيد بترايوس الى ان فرص الحفاظ على المكاسب الأمنية في العراق كبيرة.

يأتي ذلك وسط تصريحات من المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الامريكية باراك اوباما وقال فيها ان قرار الولايات المتحدة بدخول العراق وترك زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن حرا طليقا كان قرارا «خاطئا».

وقال المشهداني في تصريح له من العاصمة الإيرانية طهران التي وصلها امس الاول إن وجود القوات الاجنبيه في العراق يعد المشكله الكبرى.

ونقلت وكالات إخبارية امس الأربعاء عن المشهداني قوله، خلال لقائه لاريجاني في طهران يوم الثلاثاء، إن «جراح العراق لن تلتئم مع وجود القوات الاجنبيه فيه والذي يعد المشكلة الكبرى لهذا البلد». وأضاف رئيس مجلس النواب أن «للعراق وإيران مواقف متقاربة فيما يخص القضايا الاقليمية والدولية».

وفي ذات السياق، وصف المشهداني اللقاء بانه «مهم للغاية»، مبينا ان «تعزيز وترسيخ العلاقات بين البلدين سيؤدي بالتأكيد الي ازدهار واستقرار المنطقة».

من جانبه، جدد رئيس مجلس الشوري الاسلامي علي لاريجاني، خلال اللقاء، على «سياسة بلاده الداعمة للعراق من ناحية إرساء السلام والاستقرار والتنمية والتطور الاقتصادي فيه». وتطرق لاريجاني إلى الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها بين بغداد وواشنطن، وأوضح أن «للاتفاقية الأمنية نتائج سيئة عديدة تمس سيادة العراق وسائر دول المنطقة».

الى ذلك، قال القائد السابق للقوات الامريكية في العراق الجنرال الأمريكي ديفيد بترايوس ان فرص الحفاظ على المكاسب الأمنية في العراق تزداد لكنه حذر من ان الاساليب التي أدت إلى تراجع العنف في العراق قد لا تنجح في أفغانستان.

وأكد بترايوس الذي ينسب اليه مسؤولون أمريكيون الفضل في انقاذ العراق من اعمال العنف التي سادت البلاد العام الماضي، على ان التقدم الذي تحقق في العراق مازال هشا ويمكن ان يتلاشى مرة أخرى برغم انخفاض العنف في العراق بنسبة ٨٠ في المئة. واستطرد بترايوس في خطاب ألقاه امس الاول أمام رابطة الجيش الأمريكي وهي جماعة غير ربحية تدعم القوات المسلحة الأمريكية قال «ومع كل يوم يمر تقل الهشاشة أكثر مع تحول التقدم إلى طبيعة أكثر احتمالا». ويذكر ان هذا التقييم يعد ايجابيا على غير العادة من الجنرال الحذر الذي سلم قيادة القوات الأمريكية في العراق للجنرال راي أوديرنو الشهر الماضي. وقال بترايوس «الناس تدرك يوما بعد يوم انها لا تريد العودة إلى الصراع العرقي الطائفي الذي دفع بلادهم إلى حافة الحرب الاهلية.»

واكد بترايوس إن الاساليب التي استخدمت لتقليص العنف في العراق قد لا يمكن تطبيقها في الحرب في أفغانستان والتي تشهد تصاعدا في الهجمات التي تشنها طالبان وجماعات متشددة أخرى. وقال «ما نجح في العراق قد لا ينجح في أفغانستان» بسبب الطبيعة الفريدة والمتغيرة للتمرد. واستطرد «ما ينجح في بغداد اليوم لن ينجح فيها غدا. وما نجح في بغداد قد لا يفلح في الفلوجة».

وسمح تراجع العنف في العراق لادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بالاعلان عن سحب ٨٠٠٠ جندي أمريكي من هناك بحلول اوائل العام القادم وتحريك قوات جديدة إلى أفغانستان.

وفي ذات السياق، قال المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الامريكية باراك اوباما، امس الأربعاء، ان قرار الولايات المتحدة الحرب في العراق وترك زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن حرا طليقا كان قرارا «خاطئا».

وقال اوباما في ثاني مناظرة تلفزيونية من نوعها جرت في ناشفيل بولاية تينيسي نقلتها شبكة الـB.B.C إن «الولايات المتحدة اتخذت قرارا خاطئا بغزو العراق وترك زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن حرا طليقا».

من جانبه، قال المرشح الجمهوري للرئاسة الامريكية جون ماكين إن «اوباما كان على خطأ عندما عارض زيادة القوات الامريكية في العراق متهما اياه بالافتقار الى المعرفة والدراية الضروري توفرهما لدى رئيس البلاد». وقال ماكين في اشارة الى سياسة اوباما الداعية الى الانسحاب من العراق «يريد السيد اوباما اعادة جنودنا الى ارض الوطن خائبين بينما اريد انا اعادتهم مكللين بالغار».

وحول سؤال عن مدى تأثير الأزمة المالية على قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور «صانع السلام» في العالم، قال اوباما إنه «من المستحيل على اية دولة ممارسة نفوذ عسكري فعال بينما يعاني اقتصادها الضمور».

(1300) مريض على خط النار

بغداد/ (ا ف ب)

يواصل مصح الرشاد للامراض العقلية المستعصية في ضواحي بغداد الشرقية عمله برغم الصعوبات اذ انه يقع وسط احياء فقيرة جدا تحولت الى خط المواجهات بين القوات الاميركية والمسلحين.

وقرر المسؤولون عام ١٩٥٠ ان يكون مكانه بعيدا جدا عن بغداد فخصصت السلطات مساحة ١٩ هكتارا من الاراضي الصحراوية قرب منطقة العبيدي لتشييد مصح مكون من ابنية عدة بطابق واحد طبقا لنماذج المصحات العقلية الاوروبية.

لكن الامتداد السكني الفوضوي في بغداد بلغ مشارف المكان واصبح المستشفى يقع بين منطقتين معدمتين.

ويبلغ عدد النزلاء حاليا ١٣٠٠ شخص مصابون بانفصام الشخصية المزمن والامراض العقلية المستعصية يمضون اوقاتهم بالهلوسة والتصرف بشكل غير طبيعي يصل الى حد الخطر في بعض الاحيان.

ويقول الطبيب النفساني رعد سرسن «نعالج الحالات الخطرة وهناك ستون الى سبعين بالمئة من المرضى مضى على وجودهم اكثر من خمس سنوات».

ويضيف ان ما نسبته ٢ الى ٣٪ من المرضى مصنفون في حالة «خطرة» وهم نزلاء جناح خاص يخضع لحراسة مشددة «لان جميع انواع المجرمين يوجدون هناك».

ويتابع ان المرضى القلقين تتم معالجتهم بالادوية او بالصدمات الكهربائية في الراس «فنحن لا نستخدم المعالجة النفسانية».

وقد انتشر استخدام المعالجة بواسطة الصدمات الكهربائية على نطاق واسع قبل الحرب في العراق بسبب النقص في الادوية ابان فترة الحظر الدولي الذي كان مفروضا على البلد (١٩٩٠-٢٠٠٣).

وفور سقوط النظام السابق، تعرضت المؤسسات بمختلف انواعها الى موجة من النهب والسلب والتدمير «لم يسلم منها المصح فتعرضت منشآته للدمار والتخريب والنهب بدءا من الاثاث انتهاء بالمعدات الطبية كما هرب جميع النزلاء»، وفقا للطبيب.

وتمت اعادة تأهيل المصح بفضل جهود اللجنة الدولية للصليب الاحمر التي جهزته بشكل كامل حتى انها قدمت ١٣٠٠ سرير.

وخلال ربيع العام الحالي، كان المصح في الخط الاول تقريبا للمواجهات بين القوات الاميركية والعراقية من جهة والمسلحين من جهة اخرى في احياء العبيدي ومدينة الصدر والسابع من نيسان.

من جهتها، تقول ايمان خالد الموظفة التي تعتني بالمريضات «لقد عانينا كثيرا لم يكن بوسعنا الوصول الى المصح قبل ثلاثة او اربعة اشهر».

كما ان القوات الاميركية تشتبه في اختباء المسلحين في المصح واستخدام القاعدة المرضى العقليين لتنفيذ عمليات انتحارية.

ويروي سرسن «لقد اقتحمت القوات الاميركية المصح اكثر من مرة. قالوا في بادئ الامر انهم سيقدمون لنا مساعدات لكنهم كانوا ياتون فقط للبحث عن المسلحين كما اوقفوا مديرنا لمدة شهرين مؤكدين ان انتحاريا معوقا كان يتلقى العلاج هنا. كانوا مخطئين فاطلقوا سراحه».

بدوره، يقول احد الموظفين ان الجنرال الاميركي جيمس جونز قام بزيارة «المصح في احد الايام وقال لنا اعرف انكم تخبئون شيئا ما سنكتشفه+ لكنهم لم يكتشفوا شيئا».

ورغم تراجع موجة العنف، الا ان التوتر لا يزال مخيما في منطقة المصح حيث تعرضت دورية اميركية لاطلاق نار باسلحة خفيفة الاسبوع الماضي.

ويختم سرسن ان «الاوضاع ليست سهلة ونتوقع ان تتحسن لكي نستطيع توظيف عدد من الاشخاص الذين يرفضون الوصول الى هنا خوفا من اعمال العنف. لكن التوتر يبقى مخيما خصوصا وان الاميركيين يعتبرون الحي منطقة مواجهات. وما يزالون يشتبهون بنا».

خلافات الحصانة تعرقل الاتفاق الامني مع الحكومة

بغداد/ (CNN)

مازال إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على منح الحصانة لقواتها والمتعاقدين معها، من لوائح القانون العراقي، عثرة مهمّة أمام التوصل إلى اتفاق بشأن وضع القوات في العراق، وفق ما أعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري.

وقال في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نائب وزيرة الخارجية الأمريكية جون نيغروبونتي أنّ «النقاط العالقة هي تلك التي تخصّ الحصانة، وهناك بعض التقدّم فيما يتعلق بالاقتراحات الجديدة التي قدمتها الحكومة العراقية.»

وأوضح أنّه تمّ حلّ بعض المسائل المتعلقة بالحصانة خلال المفاوضات السابقة، غير أنّه «وحتّى يتمّ حلّ الملفّ بالكامل، فإنّه لا يمكنني تقديم جدول زمني لهذا الاتفاق.»

وقبل أسابيع، كشف وزير الدفاع الأمريكي، روبرت غيتس خلال آخر زيارة له إلى بغداد، أن وفداً أمريكياً في طريقه إلى بغداد لمحاولة الدفع باتجاه إنجاز الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد، والتي سيكون من شأنها تنظيم الوجود العسكري الأمريكي خلال فترة ما بعد نهاية العام الحالي.

وقال غيتس إنه على ثقة بإمكانية التوصل إلى إنجاز الاتفاق، وأضاف أن الوفد المفاوض «سيحمل مقترحات يمكن أن تستجيب لمطالب الأمريكيين والعراقيين حيال بعض القضايا العالقة،» دون أن يقدم المزيد من التفاصيل.

يذكر أن الوجود الأمريكي الحالي في العراق يحظى بشرعية ترتكز على تفويض من مجلس الأمن تنتهي صلاحية العمل به نهاية العام الجاري، الأمر الذي يدفع واشنطن إلى السعي لإنجاز اتفاقية تضمن وضعاً قانونياً واضحاً لجنودها.

وتتركز نقاط الخلاف بين الطرفين في محورين أساسيين، أولها وضع جدول زمني يتعلق بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، والثاني مرتبط برغبة واشنطن في أن يحصل جنودها على حصانة قضائية تمنع ملاحقتهم، في حين تصر بغداد على إخضاعهم لصلاحيات القضاء العراقي.

ولم يعلّق نيغروبونتي على سير المفاوضات وتفاصيل الملفات، مشددا على أنّه «وفيما كلّ طرف يتابع المسألة من وجهة نظر مصالحه القومية» فإنّ للعراق والولايات المتحدة الأمريكية مصلحة مشتركة في التوصل إلى اتفاق قبل انتهاء تفويض الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول.

وقبل نصف ساعة من المؤتمر الصحفي، هزّ انفجاران المنطقة القريبة من وزارة الخارجية.

وقال مسؤول في الداخلية العراقية إنّ عبوتين لاصقتين انفجرتا بالقرب من مرأب وزارة الخارجية.

وأضاف أنّ عبوة لاصقة وضعت تحت عربة للجيش ضمن نقطة حراسة مقابل وزارة الخارجية في منطقة الصالحية في حين وضعت أخرى تحت سيارة مدنية تعود لأحد موظفي الوزارة» مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص وإلحاق أضرار بما لا يقلّ عن أربع سيارات مدنية.

وليس في حكم الواضح ما إذا كان نيغروبونتي داخل الوزارة ساعة الانفجارين.

وعبّر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الشهر الماضي، في خطاب تلفزيوني، عن إحباطه من عدم التوصل إلى اتفاق بسبب مسألة الحصانة التي وصفها بكونها «نقطة خلاف كبرى.»

وقبل ذلك، أكد المالكي أنه لن يكون هناك اتفاق أمني مع الولايات المتحدة، إلا إذا تضمن «موعداً محدداً» لسحب القوات الأمريكية من العراق، رافضاً أن يكون هناك «موعد مفتوح» للوجود العسكري الأمريكي في بلاده.

وفيما قال المالكي إنه تم الاتفاق بين بغداد وواشنطن على أنه لن يكون هناك أي وجود عسكري أمريكي في العراق بنهاية عام ٢٠١١، نفت الخارجية الأمريكية ذلك، مؤكدة عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الوضع المستقبلي للقوات الأمريكية في العراق.

وتأمل بغداد أن يتضمن الاتفاق بنودا تجيز للحكومة العراقية اعتقال ومحاكمة أي أمريكي يتهم بارتكاب جريمة لا علاقة لها بعملية عسكرية رسمية، إضافة إلى حق محاكمة الجنود والمتعاقدين الذين يرتكبون «أخطاء خطيرة» أثناء قيامهم بمهماتهم.

كما اختلف الطرفان بشأن مدة احتجاز المعتقلين العراقيين، حيث يريد العراق أن تسلّم القوات الأمريكية المعتقلين لسلطات بغداد في غضون ٢٤ ساعة.

فيما قال المالكي أنّه في نفس الوقت يريد الأمريكيون أن نسلّمهم المعتقلين من رعاياهم على الفور، قائلا إنّه من الضروري أن يسلّم الطرف للآخر المعتقلين في نفس المدة الزمنية أي ٢٤ ساعة أو على الفور.

ويرى المالكي أنّ الأجل المحدّد للتوصل إلى اتفاق يعتبر «حساسا» لأنه من غير المرجّح أن يتمّ العمل على التوصل لتفويض جديد من الأمم المتحدة.

وقال إنّ بلاده لن تقبل التفويض بصيغته الحالية كما أنّ واشنطن لن تقبل بالتعديلات العراقية عليه.

وقال نيغروبونتي، إنّه يتوقع أن تستمر المفاوضات إلى ساعتها الأخيرة «حيث أمضى الطرفان مئات إن لم تكن آلاف الساعات من التفاوض من أجل المضي قدما نحو الاتفاق. ولا أعتقد أنني سأضيف شيئا على وصف وزير الخارجية هوشيار زيباري للتقدم الذي نحن بصدده. لقد قال إننا قريبون وسنستمر في العمل.»